19 أبريل 2023

تونس على حملة القمع التي تطال المعارضة السياسية أن تنتهي

تدين "اللجنة الدولية للحقوقيين" سلسلة الاعتقالات الأخيرة، ومنع اجتماعات الأحزاب السياسية المُعارِضة وإغلاق مكاتبها، وتدعو السلطات التونسية إلى وضع حدّ لحملتها القمعية التعسُّفية التي تستهدف المعارضة السلمية.

في 17 أبريل 2023، اعتقلت السلطات التونسية راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة المُعارِضة ورئيس البرلمان المُنحلّ.

أُلقي القبض على الغنوشي في منزله بعد أن تمّت مداهمته وتفتيشه على يد عشرات من عناصر الشرطة بحسب ما أفاد به أفرادٌ من العائلة. وبعد مرور ساعات على اعتقاله، داهمت الشرطة مقرّ حركة النهضة في العاصمة تونس حيث اعتقلت أيضًا ثلاث شخصيات أخرى من قيادات الحزب: محمّد القوماني وبلقاسم حسن ومحمّد شنيبة بدون إبلاغهم بأسباب اعتقالهم أو المكان الذي يُنقَلون إليه. بالإضافة إلى ذلك، فتّشت الشرطة المبنى بعد إخلاء جميع الأشخاص المتواجدين فيه .ولم يُسمَح للمحامين بمقابلة موكّليهم أو مساعدتهم أثناء استجواب الشرطة.

حول هذه القضية، قالَ سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "اللجنة الدولية للحقوقيين": "تعمد السلطات إلى تكثيف حملتها القمعية غير القانونية على جميع أشكال المعارضة المشروعة، وذلك من خلال الاعتقال التعسُّفي والملاحقات المُسَيَّسة على نحو متزايد". وأضاف: "إذا لم تتمّ إدانة الموقوفين والمُحتجَزين بجرائم جنائية مُعترَف بها دوليًا على الفور، وبناءً على أدلّة مقبولة، يجب الإفراج عنهم حالًا وبدون قيد أو شرط".

وفي بيانٍ لوكالة الأنباء التونسية الرسمية مساء 18 أبريل، أفادَ الناطق باسم الحرس الوطني بأنَّ النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية بتونس كلّفت فرقة مكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتّصال بالتحقيق في تصريحات الغنوشي التي أدلى بها في 15 أبريل والتي "تندرج ضمن الأفعال المُجرِمة المتعلّقة بالاعتداء المقصود منه تبديل هيئة الدولة". وأكَّد بيان الناطق الرسمي أنَّ أربعة أعضاء آخرين من حركة النهضة قد اعتُقِلوا في هذه القضية أيضًا.

في اليوم نفسه، حظرت السلطات التونسية عقد الاجتماعات في جميع مكاتب حركة النهضة في البلاد وأغلقت مركز ائتلاف جبهة الخلاص الوطني المُعارِض الذي يضمّ حركة النهضة. وبحسب وثيقة مُسرَّبة وقّع عليها وزير الداخلية على ما يبدو وتمّ تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، يستند الحظر إلى تشريعٍ خاصّ بتنظيم حالة الطوارئ يعود إلى عام 1978. وقد تمّ الإعلان عن "حالة الطوارئ" مع تجديدها بانتظام بدون انقطاع في تونس منذ عام 2015.

ووفقًا لسعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى "اللجنة الدولية للحقوقيين": "إنَّ استغلال حالات الطوارئ من أجل قمع المعارضة السياسية يُعيد تونس إلى الاستبداد الذي كان مسلطا على البلد في الماضي القريب. فأيّ قيود تُفرَض على الحقّ في حرّية التجمّع يجب أن تمتثل بالكامل لالتزامات تونس بموجب القانون الدولي".

منذ شهر فبراير الماضي، ازدادت الاعتقالات التي تستهدف المُعارِضين السياسيين بوتيرةٍ مُقلِقة. يجري تحقيق قضائي بموجب قانون "مكافحة الإرهاب" بحقّ عشرات الأشخاص، بينهم محامون وزعماء مُعارِضون سياسيون وقضاة ومُدافِعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ورجال أعمال مُتَّهمون بـ "التآمر على أمن الدولة" من دون أيّ دليل. وفي نفس القضية، أُلقِي القبض بطريقةٍ تعسُّفية على تسعة من قادة المعارضة السياسية، بينهم المحامون لزهر العكرمي ورضا بلحاج وغازي الشواشي، وصحفي ورجل أعمال، منذ منتصف شهر فبراير.

الغنوشي والقوماني وحسن وشنيبة هم آخر أعضاء حركة النهضة الذين تمّ اعتقالهم. وهناك على الأقل سبعة أعضاء آخرين تمّ توقيفهم منذ عدّة أشهر، بينهم رئيس الوزراء السابق ونائب رئيس الحزب، علي العريّض، الموقوف على ذمّة المحاكمة منذ ديسمبر 2022، ووزير العدل السابق نور الدين البحيري الذي ما زالَ مُحتجَزًا من دون محاكمة منذ اعتقاله في 13 فبراير.

واختتم سعيد بن عربية: "بدلًا من استغلال الإجراءات الجنائية لإسكات المعارضة وقمع حرّية التعبير، يجب على السلطات إعادة إرساء الحُكم الديمقراطي الذي يكفل لجميع التونسيين والتونسيات ممارسة حقوقهم/نّ، بما في ذلك حقّ المشاركة في الشأن العام بعيدًا عن الخوف من الانتقام".